مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: أ.د. عفيف صندوق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3019
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39- 3- 2023: 28-45

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -3-2023: 28-45

الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية

أ. د. عفيف صندوق[1]

[1]أستاذ مساعد – قسم المصارف والتأمين–كلية الاقتصاد–جامعة دمشق.

تاريخ الايداع: 2021/10/21
تاريخ النشر: 2022/1/18

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

المُلخّص

هدف البحث إلى دراسة الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980–2018، تم استخدام اختبار ديكي فولر المطوَّر في ظل وجود التغيرات الهيكلية لاختبار وجود جذر الوحدة في المتغيرات، وبناءً على نتيجته تم استخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) (ARDL Bounds Test) لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل القصير. أشارت نتائج منهج ARDL Bounds Test إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل في سورية خلال فترة الدراسة بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وتؤدي زيادة الصادرات في سورية خلال الفترة 1980–2018 بنسبة 1% في الأجل الطويل إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.18%. كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة تكامل مشترك قصيرة الأجل في سورية خلال الفترة 1980–2018 بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية. وتؤدي زيادة الصادرات في العام السابق بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي 0.23%. يُستخلَص من هذه النتائج وجود علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل في سورية خلال الفترة 1980–2018 بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية. كما تؤدي الصادرات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وتُعَدُّ من مصادر النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير والأجل الطويل، مما يدعم تحقق فرضية الصادرات تقود النمو. ويتم تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير في النمو الاقتصادي بنسبة 52.5 % سنوياً، أي أنَّ عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبياً.

الكلمات المفتاحية: التصدير، الصادرات، النمو الاقتصادي.

The Dynamic Impact Of Exports On Economic Growth In Syria

Dr. Afeef Sundouq[1]

[1]Assistant Professor- Banking & Insurance Department – Faculty of Economics – Damascus University.

Received: 21/10/2021
Accepted: 18/1/2022



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a**CC BY- NC-SA**

Abstract:

The aim of the research was to study the Dynamic Impact of Exports on Economic Growth in Syria during the period 1980-2018. The Augmented Dickey Fuller with Break Point test was used to test the presence of a Unit Root in the Variables, and based on its result, The Auto Regressive Distributed Lag Model Bounds Test (ARDL Bounds Test approach) was used to test the existence of the Cointegration Relationship in the long term, and Error Correction Model (ECM) was used to test the existence of the Cointegration Relationship in the short term. The results of the ARDL Bounds Test approach indicated the existence of a long-term Cointegration Relationship in Syria during the study period between Exports, Human Capital, Inflation Rate and Total Government Consumption on the one hand, and Economic Growth on the other hand. An increase in Exports in Syria during the period 1980-2018 by 1% in the long term leads to an increase in Economic Growth by 0.18%. The results of the Error Correction Model also indicated the existence of a short-term Co-integration Relationship in Syria during the period 1980-2018 between Exports, Human Capital, Inflation Rate, and Total Government Consumption on the one hand, and Economic Growth on the other hand. An increase in Exports in the previous year by about 1% leads to an increase in Economic Growth in the current year by about 0.23%. It can be concluded from these results that there is an Equilibrium Relationship in the short and long term in Syria during the period 1980-2018 between Exports, Human Capital, Inflation Rate, and Total Government Consumption on the one hand, and Economic Growth on the other hand. Exports also play a positive Role in Economic Growth and are considered one of the sources of Economic Growth in Syria in the short and long term, which supports the realization of the Hypothesis of Exports Lead Growth (ELG). Imbalances that occur in the short term in Economic Growth are corrected at 52.5% annually, meaning that the adjustment process takes place relatively quickly.

Key Words: Export, Exports, Economic Growth.

المقدمة:

تُعَدُّ الصادرات من العوامل لا يمكن تجاهلها في مناقشة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث يشكل التصدير محوراً هاماً من محاور رسم السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك كون الصادرات تسهم في دفع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة المنافسة بين المنتجين وزيادة المعرفة والتحسينات في تبني التكنولوجيا، كما تؤثر الصادرات في الاستثمار والإيرادات الحكومية والقدرة على الاستيراد، وتعمل كمصدر رئيس للنقد الأجنبي، كما تشجع على التحسين الصناعي محلياً. إنَّ التصدير هو أحد الركائز الأساسية للتحول الاقتصادي الهيكلي الذي يمكن أن تستخدمه البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تعمل سورية على رسم السياسة التجارية الخاصة بها والتي تُعَدُّ سياسات التصدير ركيزة أساسية ضمنها، وجاء هذا البحث لمعرفة الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980–2018.

مشكلة البحث:

حظي تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي، باهتمام كبير في أدبيات اقتصاديات التنمية. وعلى مدى العقود الماضية، كانت أجندة التنمية السائدة في العديد من البلدان النامية وخاصة في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي هي نموذج إحلال الواردات. وعلى الرغم من التأكيد النظري للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، كشفت بعض الدراسات التجريبية التي أجريت في دول العالم عن نتائج متضاربة. هذه الأدلة المختلطة وغير الحاسمة في الأدبيات التجريبية فيما يتعلق بالارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي تتطلب مزيداً من الدراسات، كما أنَّ الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الصادرات والنمو قليلة أيضاً بالنسبة لسورية. وفي سورية تُعَدُّ العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي غير واضحة نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. وعلى هذه الخلفية، تم إجراء هذه الدراسة للمساهمة في الأدبيات الحالية من خلال دراسة الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سياق سورية خلال الفترة 1980 إلى 2018.

سؤال البحث:

ما مدى مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980– 2018؟

أهمية البحث:

1– إنَّ فهم مصادر النمو الاقتصادي في سورية يتطلب الاعتماد على نماذج اقتصادية قياسية والتحقق من مختلف العوامل التي تؤدي دوراً هاماً في النمو الاقتصادي، ويُعدُّ اختبار أثر الصادرات في سورية قضية هامة حيث يساعد في رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

2– قد تسهم نتائج البحث في تقرير ما إذا كان ينبغي لمتخذي القرار في سورية الاستمرار في أجندة النمو الاقتصادي التي تقودها الصادرات أم لا.

3– إنَّ لاستخدام النماذج الاقتصادية القياسية وخاصةً النماذج الديناميكية، في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية أهمية كبيرة في الوصول إلى نتائج تفيد المسؤولين وخاصةً في وضع خطط واستراتيجيات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

4– يُمكن لهذا البحث أن يساعد القائمين على صنع ورسم السياسات والخطط في مجالات النمو الاقتصادي والصادرات في سورية، في تحسين الفهم لطبيعة الأثر الذي تمارسه الصادرات في النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر الديناميكي للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية وذلك من خلال:

- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).
- اختبار وجود علاقة في الأجل القصير تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة في الأجل القصير تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

حدود البحث:

- **حدود زمانية:** من عام 1980 إلى عام 2018.
- **حدود مكانية:** الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المتعددة باستخدام البرنامج Eviews10 والقيام بإجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF في ظل وجود نقطة تغير هيكلي، وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (المتباطئة) ARDL Bounds Test لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، واستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل القصير.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء، وبيانات وزارة المالية في سورية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي(WDI).

متغيرات البحث: تم أخذ المتغيرات باللوغاريتم وهي:

المتغير التابع:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: GDP Per Capita

المتغيرات المستقلة:

الصادرات (EXPORTS)

معدل التضخم (Inflation Rate): ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (cpi) وهو متغير تحكمي.

رأس المال البشري (HC): مؤشر رأس المال البشري وهو عبارة عن عدد سنوات التمدرس وعوائد عملية التعليم.

(Feenstra, Inklaar&Timmer,2015) وهو متغير تحكمي.

الإنفاق الحكومي الكلي: Total Government Consumption وهو متغير تحكمي.

محددات البحث: لم يميز هذا البحث بين الصادرات الريعية (النفطية) وتلك المصنعة وبين الصادرات من المواد الأولية نظراً لعدم توفر البيانات، مما قد يؤثر على النتائج.

الدراسة المرجعية:

1. "Impact of Exports on Economic Growth Empirical Evidence of Pakistan" (Ahmad, Afzal & Khan, 2017).

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي في باكستان بالاعتماد على السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة من 1972–2014. تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، فيما تمثلت المتغيرات المستقلة بما يلي: الصادرات (EX) والواردات (IM) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) وشروط التجارة (TOT). وباستخدام منهج الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL Bounds Test) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM-ARDL) على المدى الطويل والعلاقة قصيرة المدى في الدراسة. وكشفت نتائج الدراسة أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي بينما تؤثر الواردات ومؤشر أسعار المستهلك وشروط التبادل التجاري سلباً على النمو الاقتصادي.

2. "The Long Run and Short Run Impacts of Exports on Economic Growth: Evidence from Gabon" (Bakari,2017)

بحثت هذه الدراسة في تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي في الغابون باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 1980–2015، وذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج التجريبية أنَّ الصادرات تؤثر سلباً في الأجل الطويل في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن التصدير على المدى القصير يسبب النمو الاقتصادي. تُعَد هذه النتائج دليلاً على أن الصادرات ضرورية في اقتصاد الغابون وتعمل كمحرك للنمو لأنها تسبب النمو الاقتصادي على المدى القصير. لكن عدم تنويع الصادرات واعتمادها على النفط الذي انخفض إنتاجه في السنوات الأخيرة، أدى إلى التأثير السلبي للصادرات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

3."دور سياسة التصدير في إنعاش الاقتصاد الألماني" (حساني، الريس، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة سياسة التصدير المُطبقة في ألمانيا في تحقيق المعجزة الألمانية بغية استخلاص بعض الدروس المُستفادة؛ وفي سبيل ذلك تم تحليل أثر معدل نمو الصادرات على الاقتصاد الألماني منذ اندلاع أزمة الديون الأوروبية السيادية في عام 2010 وحتى نهاية عام 2019؛ وذلك من خلال تحليل التغيرات في كل من معدل نمو الصادرات والمؤشرات الرئيسة الكلية للاقتصاد الألماني (معدل النمو الاقتصادي المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، ومعدل البطالة) بيانياً واحصائياً؛ حيث تم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL في سبيل اختبار وجود علاقة في الأجلين الطويل والقصير. وقد خلص البحث إلى وجود تأثير معنوي لمعدل نمو الصادرات على كل من معدلي النمو والبطالة في ألمانيا، بينما انعدم تأثيرها على معدلات التضخم. أي أن نموذج النمو الألماني المعتمد على التصدير قد ساهم نسبياً في تعافي الاقتصاد وتحسن مؤشراته اعتماداً على استراتيجيته التصديرية من جهة، وعلى متانة الاقتصاد ومرونته من جهة ثانية، وعلى استفادة ألمانيا من الأزمة الأوروبية من جهة ثالثة.

4. "تحرير التجارة الداخلية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية" (صندوق،2011)

هدف البحث إلى كشف الدور الإيجابي المهم لتحرير التجارة الخارجية في رفع مستوى العمالة ورفع مستوى النمو الاقتصادي في سورية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وبهدف محاولة تعميق التحليل الكمي تم استخدام برنامج SPSS، تم اعتبار كل من الصادرات والمستوردات متغيرين مستقلين، والناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً خلال المدة 2000–2009 في سورية، أظهرت النتائج أنَّ الصادرات وبخلاف النظرية الاقتصادية لها أثر سلبي على الناتج السوري، ذلك مرده بحسب الباحث إلى عدم احتواء هيكل الصادرات على قيم مضافة ناتجة عن التصنيع تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري.

ما يميز هذه الدراسة:

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في تطرق هذه الدراسة لأثر الصادرات في سورية مع تغطيتها لفترة اتسمت بطولها وحداثة بياناتها، وهذا ما يندر في الدراسات الاقتصادية السابقة التي تتناول سورية، واعتمادها على منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL Bounds Test) واختبارات تشخيص النموذج للتحقق من دقة النتائج المستخدمة في التحليل. كما تضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات التحكمية التي لم تُستخدَم سابقاً في الدراسات الخاصة بسورية، مثل: رأس المال البشري، ومعدل التضخم، والإنفاق الحكومي الكلي. كما أنَّ هذه الدراسة استخدمت اختبار ADF في حال وجود تغير هيكلي وهو أمر غائب عن الدراسات السابقة وهذا ما يضفي مزيداً من الموضوعية في سبب اختيار نموذج الدراسة.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الصادرات (Exports): يُطلَق مصطلح الصادرات على جميع السّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوّجهها إلى الأسواق الدوليّة الخارجية، ويأتي ذلك بعد أن تتأكدَ الدولة من بلوغها حالةَ الفائض في الإنتاج.

مفهوم التصدير (Export) هو وظيفة التجارة الدولية حيث يتم شحن البضائع المُنتَجة في بلد ما إلى بلد آخر لبيعها أو المتاجرة بها في المستقبل. ويضيف بيع هذه السلع إلى الناتج الإجمالي للدولة المنتجة. وفي حالة استخدامها في التجارة، يتم تبادل الصادرات لمنتجات أو خدمات أخرى في بلدان أخرى. وتُعَدُّ الصادرات من أقدم أشكال التحويل الاقتصادي وتحدث على نطاق واسع بين الدول التي تفرض قيوداً أقل على التجارة، مثل التعريفات الجمركية.

مفهوم النمو الاقتصادي: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما يحقق زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي". (عجمية وآخرون، 2010، ص 73)**.** "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، ازدادت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي وحصة الفرد منهما". (عريقات، 2006، ص 268). ويشير النمو الاقتصادي في بلد ما إلى الزيادة في الدخل المحلي.

الأساس النظري للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: تشغل التجارة الخارجية مكانة هامة في الفكر الاقتصادي، كما يعتبر التصدير أحد الأركان الأساسية في النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد السواء. حيث نجد أن النظرية التجارية (الميركانتيلية) والتي سادت منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، قد دعت إلى

تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل والعمل بشكل مستمر على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، في الفكر المركانتيلي، أكد التجاريون على ضرورة قيام الحكومة بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب والفضة الأمر الذي يحتم على الحكومة تقييد وارداتها عن طريق فرض الرسوم على الواردات وحظر استيراد السلع تامة الصنع، بالإضافة إلى تشجيع استيراد المواد الخام. وتشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري، فقد كان التجاريون يرون أنَّ تكوين فائض مستمر للصادرات هو المصدر الرئيس لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الحكومة توفير احتياجاتها من الخارج لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء على تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات. أما النظرية الكلاسيكية والتي سادت منذ بداية القرن الثامن عشر، فقد نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، ودعت إلى عدم تدخل الحكومة بالاقتصاد على عكس التجاريين الذين يعتبرون أنَّ تدخل الحكومة ضروري في النشاط الاقتصادي. فقد رأت أنَّ التجارة الخارجية من خلال الصادرات تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكثر كفاية. حيث أكد آدم سميث على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وأبرز ديفيد ريكاردو دور وأهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، كما شرح الأضرار الناجمة عن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى السلبيات الناجمة عن إعاقة حرية التجارة.

انتقدت النظرية الكلاسيكية السياسة الحمائية للتجاريين التي تهدف إلى الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري. واعتبر الكلاسيكيون أنَّ الحرية الكاملة للتجارة ستؤدي إلى التخصص في الإنتاج للسلعة التي تتمتع فيها الدولة بأكبر ميزة تنافسية. أما النظريات الحديثة فقد أشار كينز إلى أهمية ودور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة. وأكدَّ كندليبركر Kindlberger أنَّ إسهام الصادرات يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف، ويحفز الإنتاج لتحقيق وفورات الحجم، كما يبيّن بأنَّ التجارة الخارجية وسيلة تمكن الدول النامية من تحقيق النمو الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة الانطلاق بالاعتماد على قطاع التصدير، وأشار كل من هومفري وهيرنك Haring and Humphery إلى أنَّ الصادرات تعد محركاً للنمو الاقتصادي في الدول النامية.

الناتج المحلي والعمالة والمستوردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة: يرتبط الأداء التجاري بالنمو الاقتصادي بوساطة العلاقة بين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي والذي يُسمَى أيضاً صافي الصادرات. إنَّ التجارة تعزّز التخصيص الفعّال للموارد، وتسمح لدولة ما بتحقيق وفورات في الحجم والنطاق، وتسهّل نشر المعرفة، وتعزز التقدم التكنولوجي، وتشجع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية التي تؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة. (Busse,& Königer,2012,2)، وتسهم الصادرات الصناعية بشكل أكبر في النمو الاقتصادي مقارنةً بمساهمة الصادرات الزراعية، نظراً لأنَّ المواد المصنوعة تتميز بقيمة مضافة أكبر وسعر أغلى مقارنةً مع المواد الزراعية، ويتطلب قطاع الصادرات الصناعية عمالة ماهرة قادرة على استيعاب التغيرات التكنولوجية المتسارعة، أما قطاع الصادرات الزراعية فهو قطاع كثيف العمالة في الدول النامية ويغلب عليه طابع العمل اليدوي. "ففي البلدان النامية، حيث تتوافر العمالة غير الماهرة، يزداد الطلب على العمال غير الماهرة بزيادة النشاط التجاري، نظراً لزيادة صادرات السلع التي تعوّل على هذا العامل بكثافةٍ أكبر وزيادة واردات المنتجات القائمة على استخدام العمالة الماهرة بكثافة أكبر في المقابل. وتتخصص البلدان النامية في إنتاج السلع القائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة (غير الماهرة) كالصناعات الخفيفة، فتستحدث بالتالي وظائف للعمال غير المَهَرة. ومن ثَم، يزداد الطلب ذو الصلة على

العمالة الماهرة في البلدان المتقدمة وعلى العمالة غير الماهرة في البلدان النامية". (UNCTAD,2013,4). يمكن تقسيم مسار التجارة الخارجية في سورية إلى أربع مراحل تاريخية، تبدأ المرحلة الأولى مع بداية النصف الثاني من العام 1991، بعد صدور التعليمات التنفيذية لمرسوم الاستثمار رقم /10/، وتمتد حتى العام 1999، حيث تم منح المزيد من الحرية الاقتصادية مقارنة بالفترة التي سبقتها ولكن شهدت هذه الفترة عجزاً في الميزان التجاري قارب وسطياً 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء. وتمتد المرحلة الثانية من عام 2000 حتى عام 2005 حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقرارات التي أدت إلى تحقيق فائض تجاري في الفترة ما بين عامي 2000 و2003 بلغت نسبته وسطياً 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التوسع في إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتوسيع مساحة العمل للقطاع الخاص، وتوفير المرونة في التجارة الخارجية إذ تم إعفاء الصادرات من الرسوم والضرائب وفقاً للمرسوم رقم 15 لعام 2001، وشهد عام 2004 عجزاً تجارياً نتيجة زيادة معدل نمو الاستيراد عن نمو التصدير، وبدء تراجع الصادرات النفطية. وتمتد المرحلة الثالثة من العام 2006 حتى 2011، بالترافق مع الخطة الخميسة العاشرة، بعد اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي بعد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث في 2005، والانخفاض الحاد في صادرات النفط، إذ أقرّت الخطة بما وصفته ب "هشاشة التوازن" في الميزان التجاري بين عامي 1997 و2004 مبينة أنَّ ذلك كان نتيجة اعتماده على عائدات تصدير النفط الخام بالدرجة الأولى، ومن الاختلالات أنَّ قيمة الصادرات لا تعكس قدرة الجهاز الإنتاجي إضافةً إلى وجود خلل في هيكل الصادرات حيث تمثل صادرات النفط وحدها 70% من إجمالي الصادرات، واختلال هيكل المستوردات، حيث تشكل المستوردات من السلع الوسيطة 57% من إجمالي المستوردات بين عامي 1990 و2003. وبلغ العجز التجاري 14.14% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2011. تمتد المرحلة الرابعة من العام 2012 حتى عام 2018، وهي مرحلة الحرب على سورية، والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في العجز التجاري وصل إلى 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018، ويتضح من بيانات التجارة الخارجية، لكميات الاستيراد والتصدير من العام 1991 وحتى عام 2018 زيادة كميات السلع المصدّرة على كميات السلع المستوردة طوال فترة المرحلة الأولى (1991–1999) ومع ذلك شهد الميزان التجاري عجزاً بسبب زيادة وسطي سعر الكيلو غرام الواحد من المستوردات على وسطي سعر الكيلو غرام الواحد من الصادرات، وهذا يحدث نتيجة تخلف وطبيعة الصادرات (غالبية المواد المصدرة هي مواد أولية) إذ بلغ وسطي هذه المرحلة لسعر كيلو المستوردات 8.8 ليرة سورية، مقابل 1.8 ليرة سورية للصادرات أي بزيادة نحو 389%. في المقابل، ارتفع وسطي سعر الكيلو المصدّر طيلة المرحلة الثانية، بشكل كبير، إذ بلغ وسطي المرحلة 13.1 ليرة سورية، بزيادة نسبتها 627 % مقارنة بوسطي المرحلة الأولى إذ بلغ 1.8 ليرة، إلا أنَّ وسطي سعر الكيلو المستورد ارتفع إلى نحو 25.1 ليرة سورية، أي بزيادة نحو 184% عن وسطي الكيلو طوال المرحلة الأولى إذ بلغ 8.8 ليرة سورية. وتعمّق العجز مع زيادة كميات المستوردات عن الصادرات في العام 2005 وما بعده، وفي المرحلة الثالثة، بلغ وسطي كيلو الصادرات 31.3 ليرة سورية، بزيادة 139% عن وسطي المرحلة الثانية، بينما بلغ وسطي كيلو المستورد 32.1 ليرة سورية، بزيادة 28% عن المرحلة الثانية، إلا أنَّ الزيادة المطردة في كمية المستوردات عن الصادرات عمّقت عجز الميزان التجاري. وشهدت المرحلة الرابعة (مرحلة الحرب) تبايناً في مستوى الأسعار للصادرات والواردات وترافق ذلك مع تزايد العجز التجاري، وارتفعت أسعار الصادرات بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل رئيسي.

ويبرز التركز القطاعي في جانب المستوردات بشكل كبير في القطاع الصناعي خلال الفترة 2000–2010، الذي يحظى بقرابة نصف المستوردات وتشكل المواد الوسيطة أغلبها والتي تراوحت بين 33% عام 2004 إلى 65.7% عام 2010 وهذا يدلّ على تدني مستوى التصنيع، وعدم قدرته على تلبية الحاجات المحلية، بالإضافة إلى تدني نسبة المواد الخام من المواد المستوردة حيث أنَّها انخفضت من 12.39% من المستوردات في عام 2000 إلى 9.9% في عام 2010 وترافق ذلك مع زيادة المستوردات من المواد تامة الصنع من 37.8% عام 2000 إلى 51.8% عام 2010.

دراسة هيكليّة الصادرات (صناعية، زراعية): تعاني الصادرات السورية من تركز واضح يتمثل في اعتمادها على عدد محدود من السلع ويشكل النفط النسبة الأكبر منها تاريخياً (باستثناء فترة الحرب)، إذ شكل النفط ما يتراوح بين 52% إلى 64% من قيمة الصادرات خلال المرحلة الأولى (بين عامي 1991–1999) وتراوحت النسبة بين 67.7% إلى 89.9% في المرحلة الثانية (بين عامي 2000 و2005)، وشهدت صادرات سورية من النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال المرحلة الثالثة (2006–2011) لتشكل أقل من 50% من الصادرات خلال هذه الفترة، أما في المرحلة الرابعة (2012–2018)، انخفض إنتاج النفط بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط لتشكل 21.7% من الصادرات عام 2012، وفي الأعوام التالية لم تتجاوز نسبة مساهمة النفط من الصادرات 6%، ترافق ذلك مع تحسن ملموس في حجم الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات، حيث ارتفعت من 16% من الصادرات عام 2011 إلى 44% عام 2016، مما يشير إلى خطر كبير نتيجة التركز الكبير في قطاع التصدير واعتماده على المواد الزراعية الخاضعة للتقلبات المناخية مما يهدد قطاع التصدير بشكل كبير. كما تتسم الصادرات السورية بشكل عام باعتمادها على الصادرات من المواد الخام والتي شكلت ما يقارب 81% من الصادرات عام 2000، ولم تنخفض هذه النسبة عن 40% خلال الفترة 2000–2010، أما صادرات السلع المصنوعة فقد ارتفعت من 13% عام 2000 إلى 38.23% في عام 2010 مما يشير إلى ضعف مستوى القيمة المضافة في الصادرات السورية وهو أمر ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي في سورية.

العوامل المؤثرة في الصادرات: هناك العديد من العوامل المحلية والدولية المؤثرة في الصادرات والتي تم مناقشتها في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة منها:

معدل سعر الصرف: تشير الدراسات أنَّ سعر الصرف له أثر هام وسلبي على الصادرات (Jayachandran,2013).

معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم المحلي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض حجمها حيث يقوم المستهلكون الأجانب بتفضيل المنتجات المصنوعة في وطنهم أو المنتجات المستوردة من مكان آخر. (Gylfason,1997)

الاستثمار الأجنبي المباشر: يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرات المصنعة للبلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي، وأظهر (Aitken *et al,* 1997) التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير في بنغلاديش، حيث أدى دخول شركة كورية واحدة متعددة الجنسيات في قطاع تصدير صناعة الملابس إلى إنشاء عدد من شركات التصدير المحلية، مما أدى إلى إنشاء أكبر صناعة تصدير في البلاد.

الناتج المحلي للدول المستوردة: يعتمد أداء قطاع التصدير بشكل كبير على النشاط الاقتصادي للدول الأخرى. وظهر ذلك جلياً في الأزمة المالية لعام 2008، والتي كان لها تأثير مثبط على الطلب العالمي وأبطأت تدفقات رأس المال التي أثرت على قطاع التصدير في الدول المُصدَّرة.

العلاقة بين الصادرات والواردات: تزيد الصادرات من القدرة على الاستيراد نتيجة زيادة الاحتياطات من القطع الأجنبي الناجمة عن عملية التصدير والتي يمكن أن تُستخدَم في الإنفاق على الواردات، من جهة ثانية، فإنَّ بعض الصادرات وخاصةً الصناعية تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطة غير متوفرة محلياً، الأمر الذي يستلزم استيرادها، وبالتالي تتطلب زيادة الصادرات الصناعية خصوصاً زيادة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة.

العلاقة بين الصادرات والتضخم: بحسب دراسة (Sahoo & Sethi,2018) التي أجريت في الهند فإنَّ للصادرات أثر طردي في التضخم يفوق أثر المتغيرات الأُخرى مثل الاستيراد والاستثمار الأجنبي المباشر في التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى التضخم وليس العكس. ووجدت دراسة (Ahmed & Ghauri, 2018) أنَّ زيادة الصادرات في الأجل الطويل تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.63% في مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) في باكستان.

العلاقة بين الصادرات ورأس المال البشري:

يُعَدُّ التعليم، كمؤشر على رأس المال البشري، أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تنمية التجارة وأحد اللبنات الأساسية للإنتاجية. ستتمتع القوة العاملة ذات المستويات التعليمية الأعلى بإمكانية التغيير والابتكار. إنَّ رأس المال البشري والتجارة الخارجية عاملان مكملان؛ يتفاعلون مع بعضهم البعض ويعملون معاً لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. "ويستفيد قطاع التصدير من رأس المال البشري بشكل أكثر كفاءة من بقية قطاعات الاقتصاد، مثلاً قد يكون العاملون المتعلمون أكثر قدرة وسرعة في تبني التكنولوجيا المعقدة والتغيرات السريعة في القطاعات الإنتاجية والذي يُعَدُّ أمراً مطلوباً في أسواق العالم التنافسية".
(Levin and Raut, 1997,166).

الطرق القياسية المستخدمة:

بعد إجراء التحليل الوصفي ودراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وبناءً على نتيجة اختبارات جذر الوحدة سيتم استخدام اختبار جوهانسن Johansen Test في حال كانت المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة I(1)، أما إذا كانت متكاملة عند درجات مختلفة I(1) ,I(0). عندها يتم اللجوء إلى منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test، وبعد اثبات أو نفي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل يتم اللجوء إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لإثبات أو نفي وجود علاقة في الأجل القصير.

اختبار استقرارية المتغيرات:

فرضيات اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة، في مقابل الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة. "تُعدُّ الاختبارات المطورة والمنبثقة عن اختبار ADF وهي اختبارات جذر الوحدة مع وجود نقطة تحول (تغير) هيكلي Unit Root With Break Point Test التي أشار لها Perron حيث أكد أنَّ تجاهل نقاط التغير الهيكلي في السلاسل الزمنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة فيما يخص قبول أو رفض فرضية وجود جذر الوحدة لأي من المتغيرات" (الخطيب، 2020، 156)

الجدول (1) اختبار جذر الوحدة ديكي فولر المطور ADF في حالة وجود تغيرات هيكلية

في المستوى						
معدل التضخم INF	رأس المال البشري HC	الصادرات Export	الإنفاق الحكومي الإجمالي Total government consumption	GDP PER CAPITA النمو الاقتصادى		
-4.24	-5.78	-2.62	-1.32	-4.12	إحصائية t	مع ثابت
0.08	0.00	0.86	0.99	0.11	الاحتمالية	
-4.81	-3.09	-6.03	-4.10	-3.74	إحصائية t	مع ثابت واتجاه عام
0.57	0.88	0.00	0.30	0.53	الاحتمالية	
2011	1990	1989	1989			تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت)
2011	1993	2011	1985			تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت واتجاه عام)
	في الفرق الأول					
D(INF)	d(HC)	d(Export)	d(Total government consumption)	d(GDP PER CAPITA)		
-8.31	-8.67	-5.20	-7.71	-9.22	إحصائية t	مع ثابت
00	0.00	0.00	0.00	0.00	الاحتمالية	
-8.18	-8.46	-5.12	-11.02	-9.50	إحصائية t	مع ثابت واتجاه عام
00	0.00	0.02	0.00	0.00	الاحتمالية	
2016	2010	1990	1990	1990		تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت)
1987	2011	2015	2006	1990		تاريخ التغير الهيكلي (مع ثابت واتجاه عام)

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

يتضح من الجدول (1) السابق أنَّ المتغيرات التي استقرت في المستوى هي متغير الصادرات الذي استقر في المعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام عند مستوى دلالة 1%، وكذلك متغير رأس المال البشري الذي استقر في المعادلة التي تتضمن ثابت فقط عند مستوى دلالة 1%، وكذلك متغير معدل التضخم في المعادلة التي تتضمن ثابت فقط عند مستوى دلالة 10%. أما في الفرق الأول فقد استقرت جميع المتغيرات وفي جميع المعادلات (المعادلة التي تتضمن ثابت فقط، والمعادلة التي تتضمن ثابت واتجاه عام) عند مستوى دلالة 1%. وهذا ما يؤكد لنا ضرورة استخدام نموذج ARDL Bounds Test نظراً لأنَّ المتغير التابع استقر في الفرق الأول من جهة والمتغيرات المستقلة استقر بعضها في المستوى وبعضها في الفرق الأول في حالة المعادلة التي تحوي ثابت فقط وهي الحالة (2) أي ثابت مقيد، والتي سيتم استخدامها في نموذج ARDL Bounds Test. كما نلاحظ أنَّ عام 1990 هو عام التغير الهيكلي في أغلب المتغيرات وخاصةً في المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، والمتغير المستقل (الصادرات) حيث شهد هذا العام إصلاحات اقتصادية كبيرة انعكست بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

تقدير نموذج ARDL Bounds Test:

باعتبار أنَّ البيانات سنوية تم تحديد عدد فترات الإبطاء القصوى ب2، وبالاعتماد على معيار أكايك Akaike للمعلومات فإنَّ النموذج الأنسب هو **ARDL (2,2,1,1,2).**

الجدول (2) تقدير نموذج ARDL (2,2,1,1,2) في الأجل الطويل

المعادلة في المستوى				
الحالة الثانية: ثابت مُقيَّد وبدون اتجاه عام				
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية-t	الاحتمالية
EXPORT	0.18	0.07	2.55	0.017
TOTAL_GOVERNMENT_CONSUMPTION	0.61	0.07	8.16	0.00
HC	0.49	0.44	1.11	0.27
INF	0.94	0.24	3.81	0.00
C	-11.35	2.07	-5.47	0.00

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول (2) نجد أنَّ جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية إحصائياً في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5% باستثناء المتغير HC. كما نجد أنَّ للصادرات أثر طردي في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة الصادرات ب1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 0.18% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى.

اختبار الحدود في الأجل الطويل:

الجدول (3) اختبار الحدود F-Bounds Test في الأجل الطويل

اختبار الحدود F-Bounds Test		فرضية العدم: لا يوجد علاقة في المستوى		
إحصائية الاختبار	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
		عينة محدودة n=35 :		
إحصائية F-statistic	8.78	10%	2.46	3.46
K عدد المتغيرات المستقلة	4	5%	2.947	4.088
Actual Sample Size حجم العينة الفعلي	37	1%	4.093	5.532

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول (3) نلاحظ وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.78 وهي أكبر حتى من I(1)= 5.53، حتى عند مستوى دلالة 1%.

تقدير العلاقة في الأجل القصير:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ننتقل إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الجدول (4) تقدير نموذج ARDL (2,2,1,1,2) في الأجل القصير

ECM Regression نموذج تصحيح الخطأ				
الحالة الثانية: ثابت مُقيَّد وبدون اتجاه عام				
المتغير Variable	المعامل Coefficient	الخطأ المعياري Std. Error	إحصائية t-Statistic	الاحتمالية.Prob
D(GDP_PER_CAPITA(-1))	-0.17	0.05	-2.88	0.00
D(EXPORT)	0.24	0.03	7.71	0.00
D(EXPORT (-1))	0.23	0.05	4.47	0.00
D(TOTAL_GOVERNMENT_CONSUMPTION)	0.76	0.04	17.08	0.00
D(HC)	3.04	0.49	6.14	0.00
D(INF)	0.17	0.06	2.82	0.00
D(INF (-1))	-0.20	0.06	-3.29	0.00
CointEq (-1)* معامل تصحيح الخطأ	-0.525	0.06	-7.98	0.00

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول (4) نجد أنَّ قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت−0.525 مما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل، تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع في الأجل القصير، وأن العلاقة طويلة الأجل التي تم إيجادها ليست وهمية. وأنَّ سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل تبلغ حوالي 1.9 سنة، حيث أنه في كل فترة زمنية، تكون نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تُقدر بحوالي (−0.525)، بمعنى آخر عندما ينحرف متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 52.5% من هذا الاختلال خلال الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي 1/0.525=1.9 سنة تقريباً.

كما نلاحظ من الجدول السابق الأثر الطردي والمعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% للصادرات في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير، حيث تؤدي زيادة الصادرات في العام السابق بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي 0.23%. كما نلاحظ الأثر المعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% لجميع المتغيرات التحكمية في الأجل القصير.

الجدول (5) اختبار الحدود F-Bounds Test في الأجل القصير

اختبار الحدود F-Bounds Test		فرضية العدم: لا يوجد علاقة في المستوى		
إحصائية الاختبار	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
إحصائية F-statistic	8.78	10%	2.2	3.09
K عدد المتغيرات المستقلة	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول (5) نلاحظ وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.78 وهي أكبر حتى من I(1)= 4.37، حتى عند مستوى دلالة 1%.

الاختبارات التشخيصية للنموذج:

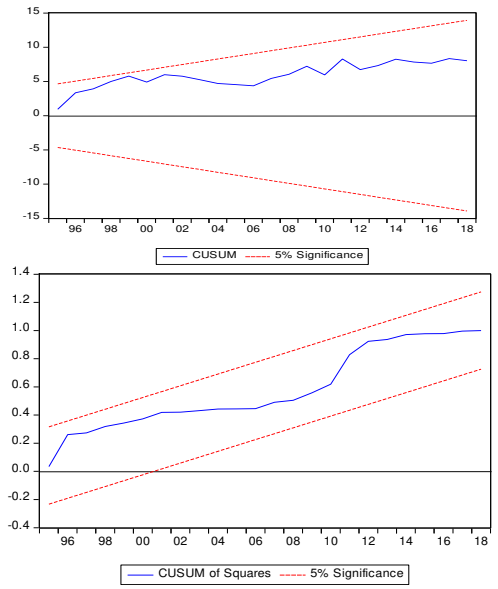
الجدول (6) الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL(2,2,1,1,2)

R-squared معامل التحديد	0.954	Ramsey Reset Test: (F-statistic prob.)	1
Adjusted R-squared معامل التحديد المصحح	0.942	Jarque-Bera Prob.	0.76
اختبار عدم تجانس البواقي آرش: (احتمالية إحصائية F) Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic prob.)	0.43	Breusch-Godfrey Serial اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Correlation LM Test: (F-statistic prob.)	0.34

من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من الجدول (6) نجد أنَّ قيمة معامل التحديد بلغت حوالي 95.4% وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت حوالي 94.2% ويشار إلى أنَّ معامل التحديد يكون مرتفعاً في النماذج الديناميكية الخاصة بالسلاسل الزمنية، كما نلاحظ أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Jarque-Bera حوالي 0.76 وهي أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ توزيع البواقي هو التوزيع الطبيعي. كما نجد أنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي حيث بلغت احتمالية اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: (F-statistic) حوالي 0.34 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. كذلك فإنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي حيث نجد أنَّه لا يوجد أثر Arch في البواقي، فقد بلغت احتمالية اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH: (F-statistic) حوالي 0.43 وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بأنّه لا يوجد أثر Archفي البواقي، وبالتالي فالنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي. وبالنظر إلى احتمالية اختبار Ramsey Reset Test: (F-statistic) نجد أنَّ النموذج ثابت هيكلياً ولا يعني من مشكلة سوء التوصيف.

اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:



الشكل (1) اختبارات الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج، باستخدام CUSUM, CUSUMSQ،

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10)

من الشكل (1) نجد أنَّ نجد أن الخط البياني لاختبار CUSUM وكذلك الخط البياني لاختبارCUSUMSQ يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يشير إلى استقرار وانسجام تقديرات النموذج بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

مما سبق نستنتج أن النموذج خالي من جميع المشاكل القياسية ويمكن قبوله.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

تم رفض هذه الفرضية كما تبين من اختبار الحدود في الأجل الطويل، حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.78 وهي أكبر حتى من I(1) =5.53، حتى عند مستوى دلالة 1%.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة قصيرة الأجل تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2018).

تم رفض هذه الفرضية كما تبين من اختبار الحدود في الأجل القصير، حيث بلغت إحصائية F-Bounds Test حوالي 8.78 وهي أكبر حتى من I(1)= 4.37، حتى عند مستوى دلالة 1%. قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وأصغر من 1 وقد بلغت-0.525 مما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع في الأجل القصير.

النتائج والمناقشة:

إنَّ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل في سورية خلال الفترة 1980-2018 بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية، يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنَّها لا تبتعد عن بعضها كثيراً وأنَّها تظهر سلوكاً متشابهاً، كما نلاحظ وجود علاقة قصيرة الأجل في سورية خلال الفترة 1980-2018 بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

إنَّ وجود علاقة معنوية إحصائياً تتجه من جميع المتغيرات المستقلة (باستثناء رأس المال البشري) إلى النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980-2018 في الأجل الطويل، يدل على الدور المهم الذي تؤديه كل من الصادرات والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في النمو الاقتصادي، فتؤدي زيادة الصادرات في سورية خلال الفترة 1980-2018 بنسبة 1% في الأجل الطويل إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.18% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى. أما في الأجل القصير، تؤدي زيادة الصادرات في العام السابق بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي في العام الحالي بحوالي 0.23% مع ثبات بقية العوامل الأُخرى. وبالتالي تؤدي الصادرات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وتُعَدُّ من مصادر النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير والأجل الطويل، مما يدعم تحقق فرضية الصادرات تقود النمو ELG (Export Lead Growth) في سورية خلال الفترة 1980-2018 وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Ahmad, Afzal & Khan, 2017) والتي وجدت أثراً طردياً للصادرات في النمو الاقتصادي في باكستان، ودراسة (Bakari,2017)، التي وجدت أثراً طردياً للصادرات في النمو الاقتصادي في الغابون في الأجل القصير ولكن النتيجة جاءت مختلفة في الأجل الطويل حيث كان الأثر للصادرات عكسياً في النمو الاقتصادي في الغابون في الأجل الطويل. وتتفق مع دراسة (حساني، الريس، 2021)، التي أكدت وجود تأثير معنوي لمعدل نمو الصادرات على معدل النمو في ألمانيا. وتختلف مع دراسة (صندوق،2011)، والتي أظهرت أنَّ الصادرات وبخلاف النظرية الاقتصادية لها أثر سلبي على الناتج السوري، وقد يعود

الاختلاف في نتيجة هذا البحث عن دراسة (صندوق،2011) إلى اختلاف الفترة الزمنية حيث أنَّ دراسة (صندوق، 2011) شملت الفترة بين عام 2000 و2009، أما هذا البحث فشمل الفترة 1980–2018، بالإضافة إلى اختلاف النموذج القياسي المستخدم.

كما تتفق نتائج هذا البحث مع النظرية الاقتصادية حيث أنَّ زيادة الصادرات تؤثر في الاقتصاد من خلال وفورات الحجم كما تُحسّن كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية نتيجة المنافسة الأجنبية، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق تراكم رأس المال وبالتالي تحفيز الصادرات باستمرار، وإلى حد ما يمكن استخدامها كأداة لإيجاد فرص للعمل والحد من الفقر، كما أنَّ ارتفاع الصادرات يحدد زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي فإنَّ هذه الاقتصاديات تكون قادرة على الحصول على المزيد من التكنولوجيا واستيعابها بدرجة أسرع وهو ما يعتبر عاملاً هاماً للنمو الاقتصادي، وهكذا فإنَّ ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP نتيجةً لذلك سوف تؤثر إيجاباً على المدى الطويل في النمو الاقتصادي. ومن ناحية جانب الطلب، لا يمكن استمرار نمو الطلب في الأسواق المحلية الصغيرة على العكس من أسواق التصدير التي تكاد أن تكون بلا حدود. وقد تحفّز الصادرات نمو الدخل، بوصفه عنصراً من عناصر الطلب الكلي. وبالإضافة إلى الأثر المباشر لجانب الطلب فإنَّ توسيع الصادرات قد يؤثر بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي عن طريق توفير النقد الأجنبي مما يسمح بزيادة الواردات من السلع الرأسمالية، وزيادة واردات السلع الرأسمالية بدوره يحفز نمو الناتج من خلال رفع مستوى تكوين رأس المال، علاوة على ذلك فإنَّ زيادة واردات السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة تكنولوجياً، قد تؤدي لزيادة الإنتاجية وبالتالي النمو. وكذلك فإنَّ نمو الصادرات قد يمثل زيادة في الطلب على منتجات الدولة وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي. كما أنَّ التوسع في الصادرات قد يشجع التخصص في إنتاج المنتجات التصديرية، والتي بدورها يمكن أن تزيد من مستوى الإنتاجية، ويمكن أن تؤدي إلى رفع المستوى العام للمهارات في قطاع التصدير، وهذا قد يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاع غير التجاري (غير الكفء نسبياً) إلى قطاع التصدير ذو الإنتاجية المرتفعة. ويُعَدُّ الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل كما يُعَدُّ كل من رأس المال البشري، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير. كما أنَّ الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير في النمو الاقتصادي يتم تصحيحها بنسبة 52.5 % سنوياً، أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبياً.

الاستنتاجات:

1- وجود علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل في سورية خلال الفترة 1980–2018 بين الصادرات ورأس المال البشري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي الكلي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

2- تؤدي الصادرات دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وتُعَدُّ من مصادر النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير والأجل الطويل، مما يدعم تحقق فرضية الصادرات تقود النمو.

3- تعاني الصادرات السورية من تركز واضح يتمثل في اعتمادها على عدد محدود من السلع ويشكل النفط النسبة الأكبر منها تاريخياً باستثناء فترة الحرب، بالإضافة إلى تخلف طبيعة الصادرات فغالبية المواد المُصدَّرة هي مواد أولية.

4- يُعَدُّ الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.

5- يُعَدُّ كل من رأس المال البشري والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم، من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

6- يتم تصحيح الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير في النمو الاقتصادي بنسبة 52.5 % سنوياً، أي أنَّ عملية التعديل تتم بصورة سريعة نسبياً.

التوصيات:

1. تحفيز الابتكار والعمل على توطين التكنولوجيا الحديثة لزيادة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية.
2. تنمية الصادرات وتوسيعها عمودياً وأفقياً مما يسهم في تغطية تكاليف الواردات وموازنة الميزان التجاري.
3. العمل على تفعيل دور السياسة الخارجية والطرق الدبلوماسية في توقيع المزيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة مع الدول مما يفتح أسواقاً جديدة للصادرات السورية.
4. تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، والعمل على تطوير هياكل الإنتاج، والتركيز على القطاعات متوسطة التطور التكنولوجي، وخدمات القيم المضافة المتوسطة، وزيادة الصادرات التي لها ميزة نسبية وتنافسية، وزيادة القدرات التنافسية للصناعات السورية.

المراجع: References

1. حساني، عبد الرزاق، الريس، سناء، (2021)، دور سياسة التصدير في إنعاش الاقتصاد الألماني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج:43، عدد: 2، ص–ص 187–214. اللاذقية. سورية. جامعة تشرين.
2. الخطيب، عبد الله. (2020)، دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية– (دراسة على المصارف الخاصة التقليدية في سورية). رسالة ماجستير. قسم المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص 274.
3. صندوق، عفيف، (2011)، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج:33، عدد: 5، ص– ص 35–57. اللاذقية. سورية. جامعة تشرين.
4. عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية. الدار الجامعية. مصر. ص 445.
5. عريقات، حربي محمد موسى. (2006). مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ص 332.
6. Ahmad, D., Afzal, M., & Khan, U. G. (2017). Impact of exports on economic growth empirical evidence of Pakistan. International Journal of Applied, 5(2), 9.
7. Ahmed, R. R., Ghauri, S. P., Vveinhardt, J., & Streimikiene, D. (2018). An empirical analysis of export, import, and inflation: a case of Pakistan. ESPERA, 21(3).
8. Aitken, B., Hanson, G. H., & Harrison, A. E. (1997). Spillovers, foreign investment, and export behavior. Journal of International economics, 43(1-2), 103-132.
9. Bakari, S. (2017). The long run and short run impacts of exports on economic growth: Evidence from Gabon.
10. Busse, M., & Königer, J. (2012). Trade and economic growth: A re-examination of the empirical evidence. Available at SSRN 2009939.
http://www.hwwi.org/uploads/tx_wilpubdb/HWWI_Research_Paper-123_Trade-and-Growth.pdf
11. Feenstra, R. C., Inklaar, R., & Timmer, M. P. (2015). The next generation of the Penn World Table. American economic review, 105(10), 3150-82.
12. Gylfason, T. (1997). Exports, inflation, and growth. International Monetary Fund.
13. Jayachandran, G. (2013). Impact of Exchange rate on Trade and GDP for India a study of last four decade. International journal of marketing, financial services & management research, 2(9), 154-170.
14. Levin, A., & Raut, L. K. (1997). Complementarities between exports and human capital in economic growth: Evidence from the semi-industrialized countries. Economic development and cultural change, 46(1), 155-174.
15. Sahoo, M., & Sethi, N. (2018). The Dynamic Relationship between Export, Import and Inflation: Empirical Evidence from India. The Indian Economic Journal, 66(3-4), 294-311.
16. UNCTAD, T., & Development Commission. (2013). The impact of trade on employment and poverty reduction.